

باسم جلالة الملك

أصدرت المحكمة الابتدائية بمكناس بتاريخ 2010/10/21 و هي تبت في قضايا الأسرة الحكم

التالي :

بين :

الساكن : 65 تجزئة الحاج قدور بوفكران الدخيسة.

نائبه الأستاذ : إدريس اليعقوبي المحامي بمكناس.

وبين :

الساكنة : بدوار آيت بودار سيدي سليمان مول الكيفان.

نائبها الأستاذ : محسن لحلو المحامي بمكناس.

الوقائع

بناء على الطلب المودع بكتابة ضبط هذه المحكمة و المؤداة عنه الرسوم القضائية بتاريخ 2009/10/06 و الذي يهدف منه الزوج المذكور الحكم بتطبيق زوجته المدعى عليها منه بسبب الشقاق.

وبناء على محاولات المحكمة لإصلاح ذات بين الطرفين والتي انتهت بالفشل .

وبناء على الأمر الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ 2010/08/17 تحت عدد 890 والذي قضى

بتحديد مستحقات الزوجة المذكورة عن الطلاق في مبلغ 33450 درهم وأمر الزوج المذكور

بإيداعه بصندوق المحكمة داخل أجل ثلاثين يوما تحت طائلة صرف النظر.

و بناء على ملتمس النيابة العامة الرامي إلى تطبيق القانون.

وبناء على إدراج القضية بجلسة 2010/10/07 تخلف عنها الزوجان ونائباهما.

و بناء على قرار المحكمة بوضع القضية في المداولة لجلسة 2010/10/21.

وبعد المداولة تطبيقا للقانون

حيث إن تعذر الإصلاح بين الطرفين يستوجب تحديد مبلغ لأداء مستحقات الطلاق يودعه الزوج

داخل أجل أقصاه ثلاثين يوما استنادا لمقتضى المادة 83 من مدونة الأسرة.

وحيث إن المدعي في تازلة الحال لم يستجب إلى الأمر بالإيداع المشار إليه أعلاه الشيء الذي

تعذر معه الاستمرار في إجراءات الدعوى وبالتالي التصريح بعدم قبول الطلب على حالته هذه.

وحيث يتعين إبقاء صائر الطلب على رافعه.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا :

بعدم قبول الطلب وتحميل رافعه الصائر.

بهذا صدر الحكم المذكور و كانت المحكمة متكونة من

السيد عبد الرفيق ادريسي ازمي رئيسا

السيدة إلهام جاوي مقررة

السيد أحمد قاديبي عضوا

و بمساعدة السيد جمال الدياني كاتب الضبط

الرئيس المقرر

كاتب الضبط